الحياة الاقتصادية:

١.التجارة:

مع مطالع القرن السادس عشر تعرض العراق إلى مزيد من التدهور باحتلال الصفويين له عام ١٥٠٨م،وإخضاع تجارته في مجمل حركتها بما يخدم تطلعاتهم، وتجلى ذلك بشكل خاص من خلال تحالفهم مع البرتغاليين الذين فرضوا سيطرتهم على منافذ وسواحل الخليج العربي، وما ترتب عليه من تحويل طرق التجارة الشرقية إلى رأس الرجاء الصالح، مما ادى الى توجيه ضربة قاصمة الى تجارة البصرة، وادت الى حرمان التجار من موارد كبيرة كانت قائمة اساساً على التجارة الهندية والأوربية . يضاف الى ذلك ان البرتغاليين حاولوا اخضاع طرق التجارة البرية لسيطرتهم ، وبخاصة طريق البصرة-حلب بهدف احتكار كل طرق التجارية المؤدية إلى الهند. وبازدياد الصراع بين قوى عديدة طامعة في المنطقة بقيت تجارة العراق تخضع في حجمها لتلك التطورات ويمكن ملاحظة ذلك باندفاع العثمانيين والصفويين وما شهده العراق من اضطراب وعدم استقرار.

بقيت التجارة الداخلية بعد الاحتلال العثماني للعراق كما كانت في العصور السابقة، من استمرار تأخر وسائل النقل والمواصلات، وانعدام الأمن في الطرقات، وعجز السلطة العثمانية عن توفير الحماية الكافية، يضاف إلى ذلك أن فقر الشعب العام، وانحطاط مستواه المعاشي ، ساهم ايضاً في تضييق مساحة التجارة الداخلية واضعافها ، كما ان الضرائب كانت عديدة ومفروضة على جميع ما يمكن أن يباع في الأسواق، والرسم الجمركي، الذي يؤخذ على كل ما يؤتى به من خارج المدينة لا على البضائع الواردة من خارج الدولة العثمانية فقط . وانما كانت البضائع المتبادلة داخلياً التي تمثل المنتجات الزراعية والحيوانية ، بالإضافة إلى المنتجات الصناعية المختلفة. كما ام كل مدينة كانت لها تقاليدها الخاصة في ممارسة العمليات التجارية فيما يتعلق بها من رسوم وموازين ومقاييس ومكاييل.

اما بالنسبة للطرق التجارية فقد كانت على نوعين وهي: الطرق البرية الرئيسة، واهمها: طريق بغداد-البصرة، وطريق بغداد-الموصل، وبغداد-حلوان، وبغداد- كركوك-التونكوبري. ويتحدث الرحالة فيدريجي من القرن السادس عشر عن طريق بغداد-الموصل،ويقول ان التجار يذهبون عن طريق الموصل الى بلاد ما بين النهرين الذي ترتاده قوافل ومجموعات

محملة بأحمال كبيرة. وكانت هذه الطرق تتعرض باستمرار إلى الأخطار، لذا كان يفضل النوع الثاني من الطرق وهي النهرية. وقد شهد العراق دخول وسائط نقل حديثة منذ منتصف القرن التاسع عشر، ولكن ذلك اقتصر على النقل التجاري النهري والبحري في المقام الاول مع بعض المحاولات التي لم تكتمل حتى عام ١٩١٤ للاستفادة من وسائط النقل الحديثة لاسيما السكك الحديدية.

كانت الطرق النهرية هي المعول عليها في الغالب مما جعل لها أهمية خاصة في التجارة الداخلية ، فضلاً عن كونها ذات ارتباط كبير بحركة التجارة الخارجية ايضاً ، ويأتي في مقدمة الطرق النهرية، الطريق النهري بين الموصل وبغداد والذي تستخدم فيه (الأكلاك) لنقل البضائع ، وطريق بغداد – البصرة ، الذي يعد طريقاً للتجارة الداخلية والخارجية معاً ، ولكن هذا لا يعني ان الطرق النهرية كانت سهلة المرور، فالرحالة فيدريجي يقول ان الرحلة من البير في اسيا الصغرى نزولا مع مجرى النهر الى الفلوجة الواقعة على النهر، باتجاه بابل التي تقع على نهر دجلة، ما بين ١٥-١٨ يوما حينما تكون مياه النهر كافية للملاحة، ولكن حينما يكون منسوب الماء منخفضا، نتيجة الجفاف فان الرحلة تتم بصعوبة كبيرة، وفي بعض الاحيان تستغرق الرحلة ٤٠-٥٠ يوما للانحدار مع مجرى النهر. وفي هذه الحالة غالبا ما تصطدم القوارب بالأحجار الموجودة في النهر، حينها يتم تفريغها واصلاحها، وهو ما يتم بصعوبة بالغة وتأخير كبير، لهذا السبب دائما ما يكون للتجار قارب أو قاربان احتياطيان، فلو حدث ان انقلب أو اختفى بسبب الاصطدام في المياه الضحلة، فان لديهم قاربا اخر جاهز لنقل بضائعهم حتى يقوموا بإصلاح القارب المهشم. ويصف الرحالة توماس هربرت نهر دجلة في عام ١٦٢٨ بانه غير صالح للملاحة.

كانت وسائط النقل في الطرق النهرية هي الاكلاك، وقد استخدم في صناعتها جلود الشياه والماعز الكبيرة، وكانت تسلخ، وتجفف، وتنفخ من الفم من خلال فتحة كانت تسد بعد ذلك بالخيط. وكانت الاكلاك بشكل هيكل مربع من اعمدة الخشب، واغصان الاشجار، والقصب، التي تثبت بحجم المركب الذي يتم عمله، وتربط به الجلود المنفوخة بوساطة الصفصاف واغصان اخرى. وكانت السفن الشراعية المصنوعة بطريقة بدائية تستخدم ايضا في النقل النهري. وكانت السفن التجارية الموجود في مدينة البصرة على ثلاثة انواع هي: بغلة وكانت تحمل من ١٥-١٨ الف كيلة ، كما تستطيع الوصول الى الاماكن الواقعة على شط العرب

وخليج البصرة والمحيط الهندي، اما بوت، وشويعي فيصلان الى الاماكن الواقعة على شط العرب والى بغداد، وسوق الشيوخ والحلة عن طريق نهري دجلة والفرات، ويصلا الى شوشتر ودزفولفي ايران عن طريق نهر الكارون، كما يتم ايضا نقل البضائع والمسافرين حسب نوع الزوارق عن طريق الانهار المذكورة والاهوار بوساطة زوارق اصغر حجما من تلك السفن، ويستخدم الاهالي في تنقلهم من البصرة وحتى سوق الشيوخ والمحمرة وجزيرة خضر، وشوشتر ودزفولوكل الاماكن الواقعة في ناحية الجزيرة القوارب الصغيرة التي يطلق عليها لفظ بلم، وذلك لسببين: الاول خوفهم من القبائل الموجودة في الطرق الصحراوية، والثاني عدم وجود المؤن في تلك الطرق الصحراوية.

ويمكن تحديد مراكز التجارة الرئيسة في العراق بمحطتين واحدة في الشمال، والأخرى في الجنوب وتمثل الأولى مدينة الموصل التي كانت تصدر منتجات تلك المنطقة أضافة إلى منتجاتها هي. وتمثل البصرة المحطة التجارية الثانية وكانت ذات نشاط مزدوج بحكم موقعها كميناء للعراق.

كانت تجارة العراق الخارجية قد اقترنت بطبيعة التطورات التي كانت تشهدها المنطقة ، فقد اصيبت بالتدهور في القرن السادس عشر تقريباً بسبب الهيمنة البرتغالية مياه المحيط الهندي والخليج العربي، واعتماد طريق رأس الرجاء الصالح. ومع ذلك يقول الرحالة راوولف الذي زار العراق في عام ١٥٧٣بأن بغداد قد ازدهرت فيها تجارة المجوهرات، والمرجان، والزمرد، والزعفران، والقرمز، والاقمشة الحريرية، والاغطية التركية، والاثمار الرائجة، فضلا عن ذلك فإن السفن تأتيها كل يوم محملة، فتتكدس البضائع التجارية فيها، والبضائع هذه تأتيها من جهات عدة برا وبحرا، من الاناضول وارمينية وسوريا واسطنبول ودمشق وحلب، كما تحمل البضائع منها الى اماكن نائية مثل الهند وايران وغيرهما . وابان وجود راوولف في بغداد شاهد في ٢كانون الثاني ١٥٧٤ (٢٥) سفينة محملة بالتوابل وغيرها من النفائس جاءت كلها من الهند عن طريق هرمز.

لقد طرأ تحسناً على التجارة منذ بداية القرن السابع عشروتصاعد خلال العقود التالية بشكل كبير، ويشير الرحالة بيدرو تخيرا الى ان البصرة في هذا القرن كانت تصدر تمورها الى بغداد، والى موانئ ايران وهرمز، وكانت التجارة مع هرمز يوفر للمدينة كل الضائع الهندية، فضلا عن صلات المدينة التجارية مع كل من البحرين والقطيف والاحساء وكل انحاء شبه

الجزيرة العربية. وقام التجار في بغداد سواء في اوقات السلم والحرب باستيراد كميات كبيرة من السلع الى المدينة من ايران، والهند، عن طريق البصرة، ثم عن طريق النهر أو عن طريق الصحراء. وكانت مدينة عانة من المدن المهمة بالنسبة للتجارة الخارجية فعبرها كانت تمر معظم القوافل بين حلب وطرابلس ودمشق وبغداد، ويتحدث تخيرا عن رؤيته قافلتين في عانة محملة بالبضائع الاولى: تخص الاكراد وهي محملة بالحرير، والثانية: تخص الموصل وهي محملة بالملابس الفاخرة، وكانت تجارة العفص تذهب من الموصل عبر عانة الى كل من حلب وطرابلس ودمشق وبغداد، ومنها الى البصرة، ومن هناك الى الهند والصين.

أقترن ازدياد أهمية العراق في المواصلات الدولية في خضم المنافسة التي قامت بين الشركات الشرقية الأوربية ومنها: شركة الهند الشرقية الإنكليزية، وشركة الهند الشرقية الهولندية والتي كان نشاطهما في حقيقته بدايات للتغلغل الاستعماري الذي شهدته المنطقة فيما بعد.

لقد أسست الشركات الاوربية وكالات تجارية لها موانئ عديدة في الخليج العربي، ومنها ميناء البصرة إلى جانب المواقع التي كان البرتغاليون مازالوا يحتفظون بها آنذاك. بل نجد البرتغاليين يقيمون في البصرة عام ١٦٢٣م وكالة تجارية تعد آخر مركز لهم في المنطقة بعد ان تمت تصفية معقلهم الرئيسي في هرمز عام ١٦٢٢ وبذلك غدت البصرة مركزا تجارياً نشطاًكان له تأثيره على تجارة بغداد ذاتها فأخذت بالانتعاش هي الاخرى . واستمرت البصرة تشهد في ذلك القرن تدخلاً في المنافسة بين البرتغاليين والهولنديين والإنكليز حتى انفردت القوتان الاخيرتان في النشاط السياسي والتجاري معاً بعد ان انهار النفوذ البرتغالي في المنطقة تماماً ، وتسابق الهولنديون والإنكليز في الحصول الامتيازات وتدفقت في آن واحد السلع التي كانت تحملها سفنهم، وبالرغم من الكساد الذي تعرضت له شركة الهند الشرقية الأنكليزية في البصرة خلال العقد الرابع من القرن السابع عشر، بسبب الفائض الذي شهدته سوقها لتدفق السلع بشكل كبير، ومنافسة الهولنديين لها، فان أوامر بومبي تقضي بالاستمرار في المتاجرة ضمن أطار السياسة البريطانية التي كانت تعمل على الانفراد في المنطقة وما تتطلبه من مواجهة للقوى منافسة لها.

تحولت البصرة إلى سوق مهم للتجارة الهولندية التي كان عمادها التوابل والبن والسكر والفلفل والألبسة على اختلافها ، وأقتضى ذلك ليس فقط مقراً تجارياً ، وانما تأسيس

مقيمية تشرف على الوجود الهولندي في منطقة الخليج العربي، وقد تسبب ذلك في حدوث منافسة قوية بينهم وبين الانكليز الذين عدوا النشاط الهولندي خطراً على مصالحهم لذلك عملوا على ايقافة بكل الوسائل . ومنذ منتصف القرن الثامن عشر كان الأوان قد آن لاختفاء النفوذ الهولندي في المنطقة، ففي عام ١٧٥٢م أغلقت المقيمية الهولندية في البصرة بعد أن طرد البارون نيبهاوزن الذي كان مسؤولاً عنها في ذلك الحين من قبل سلطات البصرة على أثر نزاع نشب بينه وبينها. كما انسحبوا من بوشهر عام ١٧٥٣م وبعد ذلك كان انسحابهم من بندر عباس عام ١٧٥٨م ولم يبق لهم في الخليج العربي موقع إلا جزيرة خارج التي رحلوا عنها عام ١٧٦٦م.

أن تصفية الوجود الهولندي قد منح الإنكليز الفرصة الكاملة للانفراد بالنشاط التجاري والسياسي معاً ، وفي الحقيقة ان شركة الهند الشرقية الانكليزية ، كانت قد أسست لها مقراً في البصرة عام ١٦٤٣ ، الا ان الامر لم يستقر لها ، واستمرت تجارتها مع البصرة ضعيفة حتى العقود الاولى من القرن الثامن عشر، حيث غدت البصرة بعد ذلك مقراً على درجة كبيرة من الاهمية بالنسبة للتجارة الانكليزية في منطقة الخليج العربي عموماً ، اضافة الى اتخاذها محطة لنقل البريد بين الهند وأوروبا. وقد عين قنصلا في البصرة مهمته الرئيسة ابقاء الاتصال مع موظفي شركة الهند الشرقية في الهند.

شهدت تجارة البصرة نشاطاً واسعاً ،ويشير الرحالة الفرنسي سوفبوف الى ان البصرة تسيطر على تجارة واسعة، وقد أخذ يتردد عليها العديد من أثرياء التجار من حلب وأورفة وديار بكر والموصل وماردين وبغداد،ومعهم مبالغ طائلة من المال، واستثمارات وفيرة من انواع البضائع الصالحة للأسواق الهندية ، وترد الى الميناء سنويا سفن كثيرة للانكليز ولغيرهم من الأوربيين، ولتجار سورات المسلمين، جالبة أليها مشحونات ضخمة بالغة القيمة تشمل الأدوات الأوربية ونتاج الهند ومصنوعاتها، وتحمل منها مبالغ ضخمة من النقود وبضائع صالحة للأسواق الهندية.

كانت تجارة بغداد تعتمد اعتماداً كبيراً على تجارة البصرة ، وكان لموقعها اثر في ازدهار تجارتها، أذ أن الصلة بين هذه المدينة والأجزاء الشمالية من ايران وأرمينيا وجورجيا والأناضول، والقسم الأوربي من تركيا وسوريا يهيئ للتاجر ما يشاء أن يختار من صنوف البضائع التجارية ، وكثيراً ما تعبر القوافل التجارية بين بغداد واصفهان عبر همدان وارضروم

، وبين بغداد وكثير من مدن أرمينيا وجورجيا، وبين بغداد وماردين والموصل وديار بكر اسطنبول، وكذلك بين بغداد وحلب ودمشق. وتنقل بغداد كميات كبيرة من المال كما تنقل منها وأليها العديد من المواد التجارية كالنحاس والزرنيخ، والحرير الخام والذهب والفضة، والأقمشة الكتانية البغدادية والكوفيات، والمرجان وأنواع الخرز والزجاج، والتبغ والأسلاك النحاسية، والسكر والبن، ومواد تجارية عديدة متفرقة مما ينتج في البلاد الأوربية أو مما يصلح للاستهلاك فيها وفي غيرها من الأماكن مثلما يصلح في أسواق أوربا.

لقد لفتت التجارة الخارجية أنتباه عدد كبير من التجارف استخدمت فيها رؤوس أموال كبيرة، ويصف الرحالة البريطاني بارسونز تجارة العراق عام ١٧٧٥ بانها سوق كبيرة لمنتجات الهند، وايران، اسطنبول، وحلب ودمشق، وكانت أكبر مخزن في الشرق. ويشير الرحالة الفرنسي فيرير سوفوبوف عام ١٧٨٥ الى ان تجارة بغداد كانت تعتمد على منسوجات المعامل الهندية التي تأتي عبر البصرة، وعلى الشالات الكشميرية والادوية والحرير من اصفهان في ايران. وفي بدايات القرن التاسع عشر وصف روسو الازدهار التجاري الكبير لمدينة بغداد، اذ كانت تتدفق عليها المنتجات الاسيوية والاوربية من كل الجهات. وكانت المنتجات العربية والهندية والايرانية تنقل على متون سفن كبيرة تصعد الى اعالي نهري دجلة والفرات حتى بغداد، حيث هناك سوق ارائجة، ومنها تسوق الى المدن العثمانية الاخرى. وكانت المدن الاوربية تزود بغداد بكافة البضائع كالأقمشة الصوفية، والحريرية، والاشرطة الذهبية والفضية، والمرجان والجواهر. كما ان البضائع الامريكية قد وصلت الى بغداد عن طريق الاوربيين. ويصدر من الجزيرة العربية الى بغداد البن، واللبان، والمر المكاوي(الصبر)، والراتنج والصمغ، ومختلف انواع العقاقير النادرة، والمفيدة للعلاج، كما تصل اليها النيلة من كجرات والبنغال ولاهور، اما الشالات والعطور النباتية فمن كشمير، وقشرة القرفة من جزيرة سيلان، والسكر من جاوة، والقرنفل وجوز الطيب من ملقة، وحبوب الهال والفلفل من سواحل الماليبار. كما تعرض الهند تجارتها في بغداد مثل نبات الصبر والكافور وصمغ جاوة، والعنبر الرمادي واملاح الامونيا وغيرها من المواد المهمة. ومن ايران كانت تأتي كميات كبيرة من الحرير والصوف وجلود الحملان واعواد الغليون والشالات الكرمانية والزعفران والتبغ والكبريت وملح البارود، والأقمشة الثمينة والرخيصة والفواكه المجففة والسجاد النفيس والقطن احيانا، والنحاس والحديد، والعقاقير. وكانت هذه المواد ترسل عبر القوافل مباشرة،

أو تصل الى البصرة عن طريق الخليج العربي الى بغداد عن طريق نهري دجلة والفرات. اما بغداد فكانت تصدر التمور والتبغ والمنسوجات الصوفية، في وقت نشطت بغداد كمحطة لتجارة الترانزيت فكثير من البضائع الاجنبية التي تأتي اليها تعيد تصديرها الى الاناضول وسوريا وبلاد العرب. وتأتي الخيول العربية في مقدمة الصادرات العراقية الى الهند . وقد اصدر الباب العالي امراً منع بموجبه تصدير الخيول من أي جزء من اجزاء الدولة العثمانية ، وذلك لأهمية الخيول في الحرب، ولكن لما كان تصدير تلك على حكام البصرة وبغداد، فقد أستمرت هذه التجارة نشطة. لًخيول يوفر أرباحا على حكام البصرة وبغداد ن فقد استمرت هذه التجارة النشطة .

كانت تشكل صادرات البصرة من التمر جزء مهماً من صاد\رات العراق ، وكان يصدر إلى كرمنشاه وهمدان وشمال أيران ومسقط والهند، وتتضمن صادرات العراق الأخرى: الرز والحنطة والشعير وتصدر هذه إلى مسقط وبعض مناطق الخليج العربي.

ومن المدن التي اشتهرت في التجارة في العهد العثماني مدينة اربيل، وقد اسهمت عوامل عديدة في ازدها التجارة في هذه المدينة، ومنها موقعها الجغرافيا لمتميز مما جعلها منطقة تجارية هامة، وملتقى القوافل التجارية القادمة من ايران باتجاه العراق. وقد امتازت اربيل بتصدير الحبوب(الحنطة والشعير) للأغراض التجارية، فضلا عن صادراتها من الاصواف والتبوغ والعفص والاخشاب والصمغ والعسل والفواكه المجففة. وكانت المدينة تحصل بدورها على المواد الضرورية والاستهلاكية كالشاي والسكر والقهوة من الموصل واحيانا من بغداد، كما تحصل من المدن الايرانية على الحرير والجلد والفراء والبغال، ويقوم تجار اربيل بدورهم بإعادة تصديرها الى الموصل وبغداد بواسطة الاكلاك.

كانت الضرائب تفرض على التجارة، ويتحدث فيدريجي من القرن السادس عشر عن التجار الذين يقدمون من بابل كانوا يدفعون الرسوم الجمركية على بضائعهم وسلعهم، ويتحدث بالبي من القرن السادس عشر ان الضرائب في البصرة كانت تفرض على مختلف انواع البضائع سواء كانت عند الدخول أو عند المغادرة. وفي بغداد في اوائل القرن السابع عشر كانت هناك ثلاث جمارك للتفتيش احداها للتجار المتوجهين الى سوريا الذين يدفعون الضريبة عن عبورهم الى الجانب الاخر من النهر، اما الاثنان الاخران فهما في داخل المدينة وهما مخصصان لبقية التجار.

كانت تجارة العراق الخارجية تتعرض بين حين وآخر إلى أضرار كبيرة بسبب اجتياح الطاعون لمدن العراق، كالذي تعرضت له بغداد والبصرة عام ١٧٧٣م،حيث قضى على القسم الأعظم من السكان، بالإضافة إلى الغزوات الإيرانية للمدن العراقية .

حدثت تغيرات هائلة في التجارة الدولية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، نتيجة لقيام الثورة الصناعية في أوربا، وتأثرت تجارة العراق هي الأخرى بالتطورات العالمية الجديدة، ولكن بدرجة أقل إلا أن التجارة العراقية شهدت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قفزات واضحة لأسباب عديدة منها:

١.تخفيض التعريفة الجمركية العثمانية على السلع المصدرة من أراضيها عام ١٨٦١م.

٢.تنظيم المواصلات التجارية بين الموانئ الهندية والبصرة عام ١٨٦٢م.

٣.تأسيس مكاتب البريد والتلغراف في أنحاء مختلفة من العراق.

٤.فتح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩م أسهم في تسهيل أتصال العراق بأوروبا عن طريق البصرة.

٥.جهود مدحت باشا الإصلاحية في العراق ١٨٦٩-١٨٧٢ عن توحيد الولايات العراقية وتغيير وسائل الإنتاج لاسيما الزراعية منها وتطويروسائل المواصلات النهرية والبحرية.

كل هذه الأسباب أدت إلى: توافد الشركات الأوربية، لاسيما البريطانية منها على العراق للحصول على ما ينتجه القطر من محاصيل زراعية، ومنتجات حيوانية، وكانت صادرات العراق في القرن التاسع عشر قد ارتفعت بسبب: المنافسة بين الشركات الأجنبية البريطانية والأمريكية والألمانية والروسية لشراء بضائع العراق الرخيصة.

لقد تحولت أسواق العراق في القرن التاسع عشروحتى قيام الحرب الأولى إلى مستودعات للصناعة الغربية، ولم تكن هذه الأسواق بحاجة إلى معظمها، وإنما كانت تتوارد عليها لاستبدالها بمنتجات العراق الزراعية والحيوانية ولصالح فئة صغيرة من المنتجين، وقد سبب ذلك السيل الواسع من السلع غيرالإنتاجية، تقليص أنتاج الحرفيين المحليين، ومن ثم توقفهم عن العمل وأدى بالنتيجة إلى نشوء ظاهرة تبعية الاقتصاد إلى الاقتصاد الرأسمالي وبخاصة البريطاني.

٢. الزراعة:

اخذ العراق يعاني من تدهور أوضاعه الاقتصادية أبان العهد العثماني، حيث تعاقب على احتلاله مرات عديدة الإيرانيون والعثمانيون. وأستمر ساحة للصراع بينهما ما يقرب من أربعة قرون. ولقد امتدت السيطرة العثمانية الأولى طوال سنوات ١٥٣٤-١٦٢٣ وكانت الثانية منذ عام ١٦٣٨ م وحتى الاحتلال البريطاني.

لما كان نظام الارض والزراعة بالنسبة للدولة العثمانية يهدف الى تزويد القوة العسكرية، وموظفيها المدنيين بموارد العيش، فأنها قامت بعد احتلالها للعراق بعملية مسح شامل للأراضي الزراعية، غير أنها لم تغير من طريقة توزيع الأرض ولم يكن هناك جديد في نظام الضرائب الزراعية أو في العلاقات بين المسيطرين على الأرض والعاملين فيها.

تعد الدولة في العهد العثماني صاحبة جميع الاراضي الاميرية تتصرف بها تًصرفا مطلقاً ، وكانت تقوم باقطاع قسماً منها الى عدد الموظفين والجنود مقابل خدماتهم للدولة ، وإن لم يكن هذا الأقطاع يعني تملكهم للأرض وإنما تفويضهم حق جباية الضرائب الزراعية. وإلى جانب ذلك منحت السلطة العثمانية كبار الموظفين وبعض الحكام والجنود والإقطاعيين أراضي زراعية بصورة إقطاعيات تباين إيرادها باختلاف درجة صاحبها. ويتمثل حق السلطة على صاحب الأقطاع بأن يكون دوماً مستعداً للمشاركة في الحرب وتهيئة ما عليه من مستلزمات بشأنها وهي أعداد وتجهيز عدد من الخيالة المحاربين يتناسب وإيراد اقطاعه بنسبة فارس واحد لكل خمسة الاف اقجة . وبذلك نجد انهم كانوا يشكلون عنصراً عسكرياً مهماً في الدولة . وتجدر الإشارة الى ان الإقطاعيات الصغيرة كانت تمنح لعامة الجند واحياناً يضاف اليهم رؤساء العشائر الصغيرة وصغار الموظفين كبديل عن رواتبهم ، في حين خصصت الإقطاعيات المتوسطة لكبار ضباط الجيش وبعض كبار الموظفين. وكان هناك نوع آخر من الأراضي، هي الأراضي المملوكة أو بعبارة أخرى الملكيات الفردية وقد تركت لأصحابها كأملاك خاصة غير أنه كان عليهم دفع الضرائب عنها، وهي تعتبر قليلة في العراق قياساً الى اراضي الأقطاع والوقف وبخاصة ان اراضي الأوقاف كانت في زيادة مستمرة بسبب استمرار عملية الوقف من قبل مختلف الأطراف ولذلك كانت واسعة الامتداد ومتراكمة. والصنف الآخر من الأراضي هو الأرض المشاعة التي لم يكن يملكها فرد وإنما يتصرف بها سكان القرية بمجموعها ، ويشمل ذلك المراعي بشكل خاص وكثيراً ما عمدت السلطة العثمانية الى انتزاعها من الفلاحين وادخالها الى ملكيتها .

إن تقسيم الأرض بالشكل الذي أشرنا أليه، يقترن به الوضع الذي كان عليه الفلاح آنذاك، فيوضح عمل الفلاحين الرئيس من جهة ونسبة ملكيتهم للأرض من جهة أخرى فهم بين ملاكين ونسبتهم ضئيلة جداً وبين فلاحين مزراعين وهم الاكثرية الذين كان عليهم تزويد جامعي الضرائب بما فرض على الأرض التي يعملون عليها. وهدف الدولة إبقاء الفلاح في الأرض والعمل على زراعتها لضمان الإنتاج الزراعي من جهة، وحصولها أو من يمثلها على الضرائب المفروضة على الأرض وإنتاجها من جهة أخرى، ولهذا عمدت إلى جعل مهنة الفلاحة وراثية في الأسرة.

ومن أنماط التعامل الزراعي التي شهدها العراق لاسيما في عهد المماليك، هي المغارسة: ويقصد بها منح شخص ارضه الزراعية الى احد الفلاحين لغرسها بالأشجار، ويكون الاثنان شريكان بالأرض والاشجار بنسبة معلومة بينهما. وكان شيوعها بشكل واسع أبان العقود الأخيرة من حكم المماليك (١٧٥٠-١٨٣١) ويمكن تحديدها بتولي سليمان باشاالكبير السلطة عام ١٧٨٠م وهو أحد أبرز ولاتهم. وتوضح عقود المغارسة بين المماليك والفلاحين، ان مساحة الأراضي الزراعية التي أستحوذ عليها المماليك كانت واسعة، إلى جانب الإيراد الذي تحقق عنها وتوظيفه ثانية في المجالات التجارية والعقارية مما شكل ثروة كبيرة للأسر المملوكية. ومن عقود المغارسة التي وصلتنا ثلاثة عقود مغارسة بين سعيد بيك بن سليمان باشا الكبير والي بغداد، اثناء حكم ابيه وبوكالة محمد سعيد بيك، وبعض الفلاحين، على غرس مقاطعات من ارض الهندية قرب الحلة مؤرخة في عام ١٧٩٨.ومن انماط التعامل الزراعي ايضا الضمان أو الالتزام، ووصلنا عقد بالضمان لاحد الملتزمين لقرى في الحلة مؤرخ في عام ١٧٩٨ايضا. وهناك عقود المزارعة وتتم بين الوالي في بغداد واحدى العشائر، كما يتضح من عقد مزارعة مع عشيرة البو هيكل على زراعة منطقة محددة من ارض مقاطعة الهندية يعود للعام نفسه.

لقد انعكست الأوضاع السيئة على مجمل عملية الإنتاج الزراعي، اذ لم الارض استغلاً جيداً ليس فقط بسبب انعدام الحافزلدى الفلاح باعتباره في واقع الامر اجيراً لها ، وانما كان لاضطراب السياسية وفقدان الأمن تأثيره في تقليص مساحات الأرض المزروعة ، فكثيراً ما ادت الحملات العسكرية التي يوجهها الولاة لإخضاع العشائر الى أحراق المحاصيل وإتلافها وترك الأرض بوراً دونما زراعة ، الى جانب ما كانت تحدثه الكوارث الطبيعية: كالفيضانات والأوبئة والآفات، حيث تهلك الحرث والنسل. ولعل من ابرز الامثلة على تلك الفيضانات الذي

تعرضت له بغداد، ذلك الذي حدث عام ١٨٣١الذي ادى الى تحطم جزء كبير من سور المدينة الكائن في الجانب الغربي، وقد تسرب الماء الى اسسه فاوهنه، وتدفق الماء الى حي اليهود وجرف ٢٠٠من بيوته. وقد عاصر الرحالة ولستيد الطاعون والطوفان الذين ضربا بغداد عام ١٨٣١وما احدثه الطاعون من موت ودمار وخراب، ومحاولة القنصلية البريطانية من الحد من انتشاره، ووفاة الالاف يوميا، ثم تلا الطاعون فيضان نهر دجلة الذي ادى الى غرق اجزاء كثيرة من المدينة وتهدم اكثر منازلها. ووصف الرحالة الامريكي فوك عام ١٨٧٤الفيضان الذي اصاب بغداد، فقد طغى نهر دجلة وظل في فيضانه مدة شهرين، وأصبحت بغداد مهددة بالغرق، وانكسر احد السدود يبعد ١٠اميال شمالي بغداد، فتدفقت منه المياه، واكتسحت امامها بقوة لا تقاوم، فأضرت بالحبوب المزروعة اعظم ضرر، وفي يوم واحد صيرت السهل الفسيح المحيط بالبلدة بحيرة هائلة، واصبحت بغداد جزيرة، ليس فيها من وسائل النقل والمواصلات سوى الزوارق، وقد حال دون دخول الماء الى بغداد سد عريض محيط بسور المدينة، وقد سبب الفيضان جزعا عظيما مماثلا للفيضان الذي وقع عام ١٨٣١،اذ دمر الطوفان سبعة الاف بيت سقطت جميعها في يوم واحد. ويستمر فوك بالقول ان من المؤكد ان كثيرا من الامراض سوف تعقب هذا الفيضان.

لم تكن الفيضانات هي الوحيدة التي تهدد الحياة الزراعية فهناك ايضا الاوبئة ،والكوارث الطبيعية، ففي الموصل ضرب الطاعون المدينة عام ١٦٤٣،ثم في عام ١٦٥٠ ثم اطبق بصورة خطيرة عام ١٦٧٣،وحل ايضا عام ١٧٠٢.وقد ادت هذه العوامل إلى ترك الكثير من الفلاحين لقراهم، وهو ما يفسر لنا ظاهرة أنتشار القرى الخربة والمناطق القاحلة في أجزاء عديدة من البلاد. كما تعرضت مدن اخرى للعوامل الطبيعة نفسها، ومنها مدينة اربيل التي تعرضت الى موجات من القحط والغلاء وانتشار الاوبئة والامراض من حين لأخر.

لقد تنوعت المحاصيل الزراعية تبعاً لتوزيع الجغرافي ، ويأتي في مقدمتها تلك التي تشكل المواد الأساسية في الغذاء اليومي: كالرز والشعير والقمح إلى جانب، العدس والحمص والسمسم والماش والباقلاء والبصل. كما انتشرت زراعة القطن الذي أمتاز بطول تيلته، واشتهرت منطقة الأهوار بزراعة قصب السكر، في حين انتشرت زراعة الحبوب في ناحية القرنة، فيما سادت زراعة الفواكه في المنطقة المعتدلة، لاسيما منطقة الزبير، وكذلك عرفت المنطقة الشمالية بزراعة التبغ، بالإضافة إلى تلك المزروعات الرئيسة، قامت زراعة الأشجار

المثمرة، وبخاصة منها شجر التوت والعنب والتمور والحمضيات والفواكه المختلفة الأخرى. وكانت الخضروات هي الأخرى تتوزع زراعتها في مناطق مختلفة. وكانت الزراعة في العهد العثماني على صنفين هما: المزروعات الشتوية وتشكل ٧٠% من مساحة الارض الزراعية، والمزروعات الصيفية وتشكل ٣٠% من مساحة الارض.

لقد بقيت المحاصيل الزراعية أسيرة بناء اقتصادي واجتماعي متخلف يقترن بالأدوات الزراعية ووسائل الري من جهة، وانعدام الاتصال والتبادل بين المدن من جهة أخرى. فلم تكن طرق المواصلات متوافرة ليس بين القرى والمدن حسب، وإنما بين القرى وبعضها وان كثيراً منها عسيرة وصعبة ايام الشتاء مما جعل قرى عديدة في شبه عزلة كاملة في ذلك الموسم. أما أداة الفلاح ووسائل ريه لأرضه، فأن المحراث الخشبي الذي لا يشق الأرض الا سطحياً كان هو الوسيلة الوحيدة المستخدمة انذاك ، ويقوم الري هو الاخر على وسائل بدائية في مجملها عبارة عن قنوات وترع متفرعة من النهر على طول مجاري الأنهر والجداول بعضها كانت مملوكة من قبل الدولة. وفي مواسم انخفاض مناسيب المياه كانت تستخدم الدواليب والنواعير، وكذلك في المناطق التي تكون فيها القنوات أعلى من مستوى النهر. وقد بذلت بعض الجهود من قبل عدد من الولاة لتطهير أنهر رئيسة مثل الدجيل أيام ولاية مرتضى باشا لبغداد سنة ١٦٦١م،وكذلك نهر شريف أو نهر عطا الجويني القديم الذي يأخذ مياهه من الفرات إلى النجف حيث أعيد تطهيره في عهد والي بغداد أبراهيم باشا (١٦٨١-١٦٨٣) فازدهرت ضفافه ثانية بالزراعة. كما تم في عهد الوالي سليمان باشا الكبير (١٧٨٠-١٨٠٢) حفر نهر الهندية من جنوب المسيب، وجرى أحياء بعض الأنهار المندرسة في عهد داوود باشا (١٨١٦-١٨٣١) كنهر عيسى الواقع غرب بغداد بظاهر الكرخ، ونهر النيل الذي كان قد حفره الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد أستخدم داوود باشا في كريه خمسة آلاف عامل أتموا حفر مصدره من الفرات عام ١٨٢٦م.كما أهتم باستخدام آلات الري وتم أنجاز مشروع لرفع المياه من نهر دجلة.

إن السوق الخارجية وبخاصة الأوربية في القرن التاسع عشر صارت تحدد نوع وكمية الانتاج الزراعي في العراق ، وتبعاً لذلك فان منتجات زراعية وحيوانية كثيرة وجدت لها طريقاً للتصدير الى الخارج ، الا ان التطور الزراعي في العراق ظل كسيحاً ولم يتناسب مع قدراته الزراعية ومع بعض المحاولات الإصلاحية، وخاصة تلك التي بادر بها الوالي المصلح مدحت

باشا (١٨٦٩-١٨٧٢) لتحديث الزراعة وتوسيع الأراضي المزروعة عن طريق إعفاء الآلات الزراعية الحديثة من الرسوم الجمركية، وتوزيع البذور المحسنة على الفلاحين، ولكن الذي حدث هو أن زيادة في أنتاج غلة معينة على حساب نقص في غلة أخرى وذلك استجابة للسوق الخارجية، إضافة إلى ذلك استمرار تردي الأوضاع الزراعية في البلد بسبب مشاكل الأرض وكثرة المحن والمنازعات والحروب والكوارث الطبيعية والآفات الزراعية والأوبئة الفتاكة وإهمال معظم الولاة لمشاريع الري.

٣. الحرف والصناعات:

في مطالع العصر الحديث كان للتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدها المشرق العربي تأثيرها الكبير في الإنهاك الاقتصادي العام الذي أصاب العراق. فإلى جانب عدم الاستقرار السياسي الذي حفلت به الحقبة العثمانية، كانت الصناعة الأوربية قد أخذت تنشط بالشكل الذي خلق منافسة متزايدة من جانب البضائع الأوربية للصناعات المحلية. وبالطبع لم تعمل الدولة العثمانية على حمايتها بالرسوم الجمركية المرتفعة، بل بالعكس سهلت للأوربيين سبل التجارة وقدمت لهم أخفض تعريفة جمركية. يضاف إلى ذلك أن الحروب والكوارث الطبيعية التي كان يتعرض لها العراق، قد ساهمت في انقراض عائلات حرفية ماهرة. ولم يكن من النادر ان تنقرض حرفة قاصرة على اسرة واحدة وكثيراً ما كان يحدث ان تنهار حرفة كبيرة ومتخصصة بفعل كارثة طبيعية، وثمة عامل آخر ذو طابع سياسي وإداري يتعلق بالحكام أنفسهم وهو انعدام التشجيع الإيجابي للصناعة وركود الأحوال الاقتصادية العامة، ويدعمه عسف وابتزاز مستمر.

رغم تراجع الصناعة وتقهقرها، فأن مراكز المدن الرئيسة لم تفقد أهميتها الصناعية، وبخاصة في ميدان صناعة المنسوجات الصوفية والقطنية والحريرية، وقد أمتدحها الرحالة عند زيارتهم للعراق وأشادوا بمهارة صناعها، وكان يقوم على صناعة نسيج الصوف عدد من المتاجر المرتبطة بها: كالصباغة والتطريز وصناعة الخيوط المذهبة والمفضضة.

كانت النساء تقوم بعملية الغزل في بيوتات ويجري النسيج في بيوت صغيرة وبأنوال يدوية. والصناعات في مجملها كانت تعتمد اساساً على المواد الخام المحلية . وتجدر لإشارة إلى أن مدينة الموصل تبوأت مرتبة متميزة مقارنة بالمدن الأخرى في مجال الصناعات النسيجية على

اختلاف أنواعها وقد جمعت بين الكفاية المحلية والتصدير الخارجي في آن واحد ويعزى ذلك إلى ظهور طبقة تجارية قوية منذ القرن الثامن عشر كان لها تأثيرها في وضع بدايات لحركة صناعية نشطة أخذت بالتصاعد بتحول المدينة إلى مركز تجاري مهم يصل بين تجارة البحر المتوسط وبين الخليج العربي والمحيط الهندي وهوما ترتب عليه من أتساع نطاق مجال العمل الجماعي ليفي بمطالب التجارة فأنشئت عدة مصانع بسيطة لإنتاج مختلف السلع. ولقد لفت أنتباه الرحالةا لبريطاني آيفز الذي زار الموصل عام ١٧٥٨م أن المدينة تنتج كميات جيدة من الموسلين وهو قماش متين ناعم جداً ويصدر الى الاسواق الاوربية فتجارته كانت رابحة انذاك ، ويشير الرحالة تخيرا الى ازدهار صناعة النسيج فيها، اذ تنتج الكثير من القطن والحرير الذي يحاك ويصنع كله في المدينة التي ينتشر فيها اكثر من ٤٠٠٠مغزل لنسج الصوف والكتان والقطن والحرير. وفي عانة كانت هناك ورش للغزل اذ يقوم الرجال بغزل كميات كبيرة من الصوف بواسطة المغزل، اما النسوة فيغزلنه بالدولاب. كما أشاد الرحالة الدنماركي كارستن نيبور عام ١٧٦٦م بجودة صناعة النسيج، وأشار إلى وجود مصانع كثيرة للنسيج، والحياكة، والصباغة، وطباعة النقوش على المنسوجات. وإلى جانب ما تقدم فأن من الصناعات الأخرى التي اشتهرت بها مراكز المدن هي الحدادة والنجارة والدباغة والصياغة، وفي بداية القرن السابع عشر كان في بغداد شارع طويل مليء بصاغة الذهب والفضة، يصنعون المجوهرات الثمينة، فضلا عن ذلك هناك الصناعات الغذائية.

نالت صناعة البارود أهمية خاصة بحكم الحاجة المستمرة أليها في استعماله للبنادق، والمدافع وقد كانت بغداد مركزاً مهماً لصناعة البارود منذ القرن السادس عشر، وتزايد عدد معاملها في القرون اللاحقة ، وبلغت ستة عشر معملاً في اواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، وساعد على قيامها توفر موادها الأولية في العراق مثل الكبريت ونترات الصوديوم.

برزت صناعة القوارب في العراق ويتحدث الرحالة الاجانب عن القار الذي يستخدم لأكسائها لمنع دخول الماء اليه، وكان هذا القاريجلب من مدينة هيت.

كانت اوضاع العاملين في الميدان الصناعي متدهوراً ايضاً ، فهم يخضعون لضرائب عديدة وباهظة إلى جانب ظروف العمل السيئة، وبالرغم من انتظامهم في الأصناف الحرفية التي كانت قائمة آنذاك، إلا أن تلك الأصناف لم تكن مؤسسة فعالة تجاه السلطة مما جعلها خاضعة لها. كما ان الاصناف لم تستطع ان تبلغ في فعاليتها السياسية حدا يمكنها من

السيطرة الدائمة على السلطة السياسية في المدن فقد بقيت طبقة التجار، بما لها من تحكم في تصدير السلع المنتجة وتوريد مواد التصنيع الخام تمارس سيطرتها على السوق المحلية، ويمكن القول ان طبقة التجار بقيت تشكل حائلا فعالا يقف بين الاصناف والسلطة السياسية ويمنعها من نيل امتيازات رئيسة كالتي نالتها مثيلاتها في اوروبا.

كانت غالبية سكان العراق حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر من الفلاحين ذوي الدخل القليل والقوة الشرائية المحدودة، فضلا عن ذلك جهل الفلاح وتحفظه ازاء تغير أو تبديل كثير من أدواته المنزلية والحقلية الامر الذي ادى الى تأخر تطور الصناعات المحلية في العراق، فدخل الفلاح القليل كان يضطره إلى ممارسة بعض الحرف: كعمل المحراث أو تصليحه، أو قيام المرأة بغزل وحياكة الصوف أو القطن لأفراد العائلة، أو طحن الحبوب أو بناء البيت أو عمل بعض الأدوات المنزلية الخ.

ومما لا شك فيه أن نوع الطلب وكميته هما اللذان يعينان نوع البضائع التي نجدها في سوق القرية او المدينة وبعبارة اخرى لما كان الفلاح فقيراً وجاهلاً فان طلبه يقتصر الضروريات الأساسية في حياته اليومية فهي اولاً: ادوات زراعية مثل المحراث والمنجل والمبذر ، وثانياً ادوات منزلية للطبخ والأكل مثل القدور والاواني والجاون والرحى ، وثالثاً: ملابس بسيطة كالعباءة والزبون واليشماغ الخ وهذه كلها مصنوعات قديمة وبسيطة وهي محدودة العدد تقوم بإنتاجها طبقة من الصناع اليدويين كالحدادين والنجارين والصفارين والحاكة وغيرهم من المنتجين الذين يعتمدون في تصريف بضائعهم على الفلاحين وبهذا تكون سوقهم محدودة من حيث كمية الإنتاج ونوعيته.

كانت الحرف السائدة في مدن العراق قديمة وتقليدية، وفي وضع ثابت على الرغم من مرور السنين. وكان الحرفيون في المدن الصغيرة يشتغلون في بيوتهم أو في حوانيت صغيرة كما كانوا يستعملون أدوات أنتاج ابتدائية وكان الحرفي يقوم بالإنتاج وحده أو مستعينا بأولاده، أو ببعض الأطفال الذين يرسلهم أولياؤهم ليتعلموا اسرار الحرفة ، وكانت غالبية منتجات هذه الحرف بعيدة عن صفقات التجارة الخارجية، ولم يؤثر فيها تقدم وسائل النقل وغزو المصنوعات الأجنبية للسوق العراقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الا تأثيراً سطحياً وفي بعض الصناعات التي استجابت للطلب الخارجي .

وقد جرت العادة من أقدم الأزمنة عند أهل الصنائع اليدوية أن يحتل ذوو الحرفة الواحدة سوقاً في المدينة وتعرف باسم الحرفيين الذين يشغلون اكثر الحوانيت فيها ، فهناك سوق للنحاسين وآخر للحدادين والسراجين والخياطين الخ، وكان للسوق مأمور خاص وملتزم معين.

كان الحرفيون في المدن العراقية ينقسمون إلى ثلاثة أقسام رغم أن الخط الفاصل بين قسم واخر كان غير واضح وهذه الأقسام هي:

أ.الحرفيون المستقلون: الذين يشتغلون في بيوتهم أو في حوانيت خاصة وبأدوات يملكونها بأنفسهم ويستعملون مواد اولية يشترونها وتكون سوقهم التجارية محدودة قد لا تتعدى المدينة نفسها.

ب.أصحاب الصنائع: وهم الذين كانوا يشتغلون في محلات نظمت بصورة شبيهة بالمصنع أقيمت فيها أدوات الإنتاج بعدد كبير يحركها مساعدون وعمال عديدون.

ج.عمال ماهرون: وهم كانوا يشتغلون مستقلين أو بالاشتراك مع غيرهم وكانوا يعتمدون في بيع منتوجهم على وسيط يكون عادة من التجار وتكون سوقهم أوسع من سوق الحرفيين وربما أصبحت في بعض الأحيان خارجية كصناع السجاد والأغطية والحرائر والصياغة.

ولم تتغير الصناعات الحرفية في العراق كثيراً في اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن القرن العشرين بل اقتصرت على سبيل المثال: صناعة النسيج المحلية على أنتاج الأنسجة الصوفية والحريرية والقطنية. ومن جهة أخرى قامت الشركات الأجنبية في المدن الكبرى بعض المصانع من اجل اعداد الخامات المخصصة للتصدير اعداداً صناعياً اولياً مثل غسل وكبس الصوف ورزم عرق السوس.

تأسست في بغداد في القرن التاسع عشر ورشات لغزل الحرير ونسج القطن وحياكة البسط، وصنع الأباريق النحاسية، وصناعة المنتجات الخشبية الدقيقة. وفي ضواحي المدن الكبرى كان الحرفيون يشتغلون بدباغة وصناعة الجلود لتموين صناعات الأحذية والأحزمة والسروج بالمواد الأولية. كما تأسست في بغداد والبصرة ورشات لصناعة السفن المحلية، واشتهرت السليمانية بصناعة الأسلحة وبخاصة البنادق واستمرت تلك الصناعة حتى الاحتلال البريطاني في العراق. وافتتحت في البصرة بعض المكابس الحديثة للتمور، فضلا عن مصانع للثلج وغيرها.

لقد كان مستوى التطور الصناعي في العراق في نهاية السيطرة العثمانية و اطئاً جداً وذلك لان العراق كان في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تابعاً في اقتصاده للرأسمال الاجنبي وسوقاً لتصريف البضائع الصناعية للبلدان الاوربية لذلك قضى النسيج الأوربي الرخيص بالتدريج على أنتاج النسيج المحلي وأدى فيض البضائع الأوربية إلى تقلص أنتاج الحرفيين المحليين.